

## المبحث الثالث

### نظرات مستقبلية للمصارف الإسلامية

- بداية ميسرة .
- مبدأ النضوض في الإسلام .
- معايير التدقيق الداخلى والمراجعة الخارجية فى المصرف الإسلامى
- إحياء الفريضة الغائبة فى المصرف الإسلامى ( الزكاة ) .
- القرض الحسن والتكافل الاجتماعى .
- الدينار الإسلامى كعملة موحدة . . نهاية لمشكلة التضخم .
- لا فرق بين مساهم ومودع استثمارى ومضارب فى المصرف الإسلامى .
- معايير الارتباط بين المصرف الإسلامى وكل من :
- المصرف المركزى - اتحاد البنوك الإسلامية - بنك البنوك الإسلامى .
- حتمية الفصل بين الإدارة المصرفية وبيت الخبرة وأصحاب المال .
- التطبيق الأمثل لنظام الإجارة فى الإسلام .
- صور من :
- العقود الشرعية الحاكمة للمعاملات الإسلامية .
- لماذا تتقارب أرباح المصارف الإسلامية مع أسعار الفائدة ؟ .
- حوار مع صديقى المؤمن الحائر .



## تمهيد

يقول الدكتور / محمد عبده يماني وزير الإعلام السعودي السابق (١) :

عندما نتحدث عن البنوك الإسلامية لا ندعى أنها بلغت الكمال ، فهناك الكثير من الفجوات التي لا بد من سدها ، وهناك الكثير من القضايا الفقهية لا بد من التعمق فيها ، كما أن الكوادر العاملة تحتاج إلى مزيد من التدريب والتأهيل في النواحي الفقهية ، والفنية ، كما أن درجة التعاون والتنسيق بين تلك البنوك نفسها لازالت دون المستوى المأمول ، إلا أنه وما يطمئن الفرد أن هناك جدية ملموسة في التعامل مع تلك القضايا ، وستأخذ عملية التطوير مداها ووقتها بطبيعة الحال ، وما لا يدرك كله لا يترك جله .

الشيء الأخير الذي أود أن أنه إلى خطورته هو التساهل الواضح في طرح موضوع الفائدة والربا ، والتهاون في ما يعد من الربا وما لا يعد من الربا ، واعتقد أنه من المهم ألا يتجرأ فرد على مخالفة آراء هيئات الفتوى والمجامع الفقهية ، وعلى إحلال الحرام وجر الناس إلى فتنة معاصرة باسم الفتوى ، والمجال متاح للبنوك التقليدية أن تتعامل جزئياً وفق الصيغ الشرعية عن طريق فتح نوافذ مستقلة ، واعتقد أنها فرصة طيبة لتلك البنوك لاختيار الأساس الاقتصادي والاستثماري المتين لهذه التجربة ، ومن ثم يمكن العمل بها لتطوير هذا الاتجاه حتى يسود بالكامل ، وهذا في رأبي بديل أفضل من محاولة تجرئة الناس على حدود الله وعلى الربا .

\* \* \*

---

(١) لقاء مع مجلة الاقتصاد الإسلامي ( عدد ذو الحجة سنة ١٤١٧ هـ ص ٢٨ ) .

## بداية ميسرة

إذا شاءت الأقدار الألهية للبنوك الربوية أن تعود إلى رشدها الإسلامى ، وأراد القائمون عليها مع حسن النوايا تطبيق المعاملات المصرفية الإسلامية .

فإن البداية ستكون ميسرة بحمد الله ، حيث يمكن تحويل سياسة الإقراض والاقتراض مقابل فوائد دائنة . و مدينة إلى ما يلى : -

أولاً : بدلا من إعطاء النقود للمستثمرين مقابل فوائد، فإن تلك البنوك سيكون لديها شركات لإدارة المشروعات ( استثمار مباشر ) أو مشاركة بعض المشروعات القائمة ( مشاركات ) أو تعطى رأس المال للمستثمرين ( مضاربات ) أو تقوم هى بشراء البضائع المحلية والأجنبية حسب الطلب وطبقا للمواصفات ( مباحات ) .

ثانيا : بدلا من إعطاء فوائد لأصحاب الودائع لديها تتفق معهم على إعطائهم أرباحا فى نهاية العام بعد توزيعها بينهم وبين المساهمين . ويمكن إعطاء أصحاب الودائع أرباحا ربع سنوية ( تحت الحساب ) على أن تتم التسوية فى نهاية العام (لربع الرابع ) .

\* \* \*

## مبدأ النضوض فى الإسلام أين نراه - ومتى يطبق ؟

مبدأ النضوض فى الإسلام يقابله فى النظريات المحاسبية المعاصرة « التصفية »  
إلا أن الهدف من هذا أو ذاك لا يتفقان .

فالهدف من مبدأ النضوض بالنسبة للمصارف الإسلامية هو حصول المساهمين  
وأصحاب الودائع الاستثمارية على الأرباح الحقيقية فى نهاية العام أو الفترة .  
وفى ظل هذا المبدأ يتم فى نهاية كل سنة هجرية تقييم كافة الأصول ( ثابتة  
ومتداولة ) بسعر السوق أو البيع، وليس كما هو متبع فى النظم المحاسبية المعاصرة :  
- سعر التكلفة بالنسبة للأصول الثابتة .

- سعر السوق أو التكلفة أيهما أقل بالنسبة للأصول المتداولة .

أما التصفية فإنها تعنى إنهاء نشاط الشركة أو إدماجها فى شركة أخرى . وبالتالي  
تقييم الأصول بسعر البيع الحقيقى، حيث يحصل الشركاء على حقوقهم كاملة ( رأس  
المال مضافا إليه الأرباح أو مخصوما منه الخسائر ) .

وما نراه على أرض الواقع، هو أن المصارف الإسلامية وغيرها من الشركات  
والمؤسسات الإسلامية، لا تطبق سياسة النضوض رغم كل ما كتب عنها فى كافة  
مؤلفات المحاسبة فى الإسلام .

وفى ظل النظم المحاسبية المعاصرة والمطبقة فإن الأرباح التى يتم توزيعها على  
المساهمين وأصحاب الودائع الاستثمارية ليست أرباحا حقيقية، وإنما هى أرباح خاضعة  
لسياسة التوزيع فى الشركات والمصارف لعوامل داخلية وخارجية .

ومن أهم العوامل الداخلية هو رغبة الإدارة فى تدعيم مركزها المالى  
بتكوين الإحتياطيات العامة من أرباح المساهمين وتكوين المخصصات المختلفة كبند  
مصروفات .

ومن أهم العوامل الخارجية هو خضوع المصارف الإسلامية لقوانين الدول التي تعمل فيها وتعليمات المصرف المركزي المهيمن على كافة الأعمال المصرفية .  
ولللخروج من هذه العوائق يلزم تطبيق القوانين المنظمة لأعمال المصارف والمؤسسات الإسلامية بدلا من أن تظل حبرا على ورق .  
وكذلك الوصول إلى حل حول مفاهيم المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات الإسلامية، حيث تقدمت لجنة التخطيط المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية بورقتي عمل : - (١) .  
الأولى: عن المحاسبة المالية في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية وذلك بهدف :

- ١ - وضع نظام للمعلومات يساعد في عرض التقارير لخدمة الإدارة ، والمساهمين والمستثمرين ، والدائنين والمدنيين والجهات الحكومية المختصة ، والتعرف على المركز المالي .
- ٢ - دراسة مدى اتفاق الممارسات اليومية مع فقه المعاملات .
- ٣ - إيضاح نتائج أعمال كل نوع من أنواع النشاط، بحيث يمكن معرفة مساهمة المصرف الإسلامي في النشاط الصناعي ، والنشاط الزراعي ، والنشاط التجاري ، ونشاط المقاولات ، إلى غير ذلك .
- ٤ - تحديد أوعية الزكاة .
- ٥ - توزيع العوائد عن العمليات المختلفة بين المساهمين وأصحاب الودائع الاستثمارية .

الثانية : حول الفروض والمفاهيم المحاسبية التي تتمثل فيما يلي : -

- ١ - مفهوم الوحدة المحاسبية .
- ٢ - مفهوم استمرار المنشأة .
- ٣ - مفهوم الدورية .
- ٤ - مفهوم ثبات القوة الشرائية لوحدة القياس المحاسبية .

---

(١) إجتماع لجنة التخطيط في البحرين يومي ١٨ ، ١٩ جمادى الآخرة عام ١٤١٣ هـ

(١٢ ، ١٣ ديسمبر ١٩٩٢) .

٥ - وتطرق الدراسة إلى شرح مفاهيم الاثبات المحاسبى والقياس المحاسبى وملخص ذلك ما يلى :-

( أ ) المقصود بالاثبات المحاسبى هو :

تسجيل العناصر الرئيسية للقوائم المالية .

( ب ) المقصود بالقياس المحاسبى هو :

القيمة التى تثبت بها الموجودات .

وأخيراً نقترح إعداد نظام محاسبى موحد لكافة المصارف الإسلامية فى جميع الدول . . . ويعد لهذا النظام برنامج فى الكمبيوتر فى كافة المصارف، مع توحيد النظام النقدى بعملة الدينار الإسلامى الحسابى ( سلة عملات الدول الصناعية السبع ) وذلك إلى حين العودة إلى قاعدة الذهب المعروفة عالمياً، والتى هى من صميم النظام الإسلامى، ولا شك أن عملات تلك الدول المتقدمة فى مجموعها تكاد تصل إلى درجة قريبة من قاعدة الذهب .

\* \* \*

# معايير التدقيق الداخلى والمراجعة الخارجية فى المصارف الإسلامية

## أولا : التدقيق الداخلى:

أرى أن تكون أقسام التدقيق الداخلى فى المصارف الإسلامية تابعة للرقابة الشرعية . . . بحيث تتناول أعمال التدقيق الجوانب المحاسبية والقانونية والشرعية .  
وأن يكون فى كل قسم من أقسام المصرف الإسلامى وفروعه مدقق تابع لقسم التدقيق الداخلى .

وأن تشمل أعمال التدقيق أو المراجعة الداخلية الفترات الزمنية الثلاث : -

١ - المراجعة السابقة : أى التأكد من أن كافة أنشطة المصرف الإسلامى تطبق وفقا للسياسة الموضوعية فى كافة النواحي المحاسبية والقانونية والشرعية .

٢ - المراجعة المعاصرة : وهو أن المراجعة تتم يوميا لتصحيح الأخطاء أولا بأول والتأكد من سلامة تنفيذ الأعمال اليومية وذلك بالاطلاع على كافة الملفات المفتوحة والختم عليها بما يفيد المراجعة الشاملة عليها فى تاريخ معين .

٣ - المراجعة اللاحقة : وهى المراجعة التى تبدأ فى نهاية العام أثناء إعداد الحسابات الختامية، وقيل اعتمادها فى صورتها النهائية فى اجتماع الجمعية العمومية .

ولا شك أن أهم بنود هذه المراجعة التحقق من الأرصدة بعد التقييم ، والأرباح وكيفية توزيعها بين المساهمين وأصحاب الودائع الاستثمارية، وتحديد أوعية الزكاة بدقة، وكل المستجدات بالملفات المختلفة للعملاء .

## ثانيا : المراجعة الخارجية :

وأما بالنسبة للمراجعة الخارجية فإنى أرى - كما يرى الدكتور / محمود الناغى الأستاذ بتجارة المنصورة - ألا يقتصر عملها على أعمال المراجعة التقليدية . .

فالمراجعة من منظور إسلامى تمتد لتشمل كافة المناحى الشرعية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية أو البيئية بجانب الناحية المحاسبية .

وبالتالى ينبغى أن يتوافر فى المراجع الخارجى للمصارف الإسلامية مؤهلات وخبرات واسعة للقيام بواجبه طاعة لله ورسوله ، وبما يحقق الهدف الحقيقى لأعمال المراجعة .

\* \* \*

## إحياء الفريضة الغائبة فى المصرف الإسلامى

أصبحت الزكاة فى هذا العصر فريضة غائبة ، وبالتالي ينبغى على المصارف الإسلامية أن تقوم بدور الدولة الإسلامية فى جمع الزكاة وتوزيعها .

وهذا يتطلب ما يلى :

١ - أن يكون هناك مجموعة من محاسبى الزكاة، لحصر الزكاة الواجبة على الأموال المحتجزة ( الاحتياطيات والمخصصات والأرباح غير الموزعة ) ومجموعة أخرى من الأخصائيين الاجتماعيين لحصر مستحقي الزكاة فى موقع المصرف الإسلامى ومواقع فروعهم، وإغاثة المسلمين المنكوبين فى العالم من الفائض .

٢ - أن يشمل وعاء الزكاة الأموال الأخرى التى يمتلكها المساهمون وأصحاب الودائع الاستثمارية والعملاء الآخرون أصحاب الأرصداء الدائنة عن طوعية كتشجيع من المصرف الإسلامى فى إحياء الفريضة وإبراء لذمة المسلمين .

٣ - أن يكون هناك تنسيق فى المصارف الإسلامية مع كل من وزارات الأوقاف والجمعيات الخيرية لإحياء الفريضة بشكل متكامل، بدلا من العشوائية فى جمع الزكاة وتوزيعها كما ذكر الدكتور / أحمد خليل عضو لجنة الفتوى فى بنك دىبى الإسلامى .  
ومع نجاح المصارف الإسلامية للقيام بهذا الدور العظيم فإن إلزامية فريضة الزكاة لتحل محل النظم الضرائبية بعد قناعة الحكومات الإسلامية، سيكون أمراً ميسوراً .  
وخاصة إذا علمنا أن أوعية الزكاة بمفهومها العصرى تشمل كافة الدخول ورءوس الأموال الخاضعة حالياً للضرائب .

ومنعا للإردواجية بين الضرائب والزكاة، فإن ذلك يستلزم فترة إنتقالية لعمليات الإحلال عن طريق الهيئات المختصة ( مصلحة الضرائب ، مصلحة الأموال المقررة من الأطنان العقارية وهيئة الجمارك ) .

\* \*

## القرض الحسن والتكافل الاجتماعي

نرى أن يكون المال الدائر لصندوق القرض الحسن قيمته لا تقل عن ١٠٪ من إجمالي قيمة الحسابات الجارية والأمانات .

هذا علما بأن الدكتور / شوقي الفنجري قد سبق أن قدم مثل هذا الاقتراح في إحدى أبحاثه . . . ليس للمصارف الإسلامية فقط ولكن لكافة المصارف الإسلامية والتقليدية .

ورأى أن يصدر بذلك قانون ملزم من الدولة، وقد حدد قيمة رأس المال الدائر في القرض الحسن بحيث لا يقل عن ٥٠٪ من قيمة الحسابات الجارية .  
وهذه فكرة جيدة من رجل الاقتصاد الإسلامي الدكتور / شوقي الفنجري، إلا أنني أخالفه الرأي في تلك النسبة الكبيرة، حيث أرى أن تكون في حدود ١٠٪ . . .  
لماذا ؟

لأن المصارف عموما عليها إلتزامات لإيداع مبالغ في البنك المركزي بدون مقابل وكذلك ضرورة الحفاظ على نسب من السيولة لمواجهة الإلتزامات اليومية .  
ومع زيادة المبالغ المخصصة للقرض الحسن أرى ما يلي :

- ١ - ألا يقتصر القرض الحسن على الحالات الاجتماعية فقط، كقروض إستهلاكية بل يتعداه إلى قروض إنتاجية لأصحاب المهن والحرف الصغيرة .
- ٢ - أن يكون الحد الأقصى للقرض - سواء كان إستهلاكيًا أم إنتاجيًا - بحسب الضرورة بعد الدراسة الكاملة .
- ٣ - أن يكون للعاملين في القطاع المصرفي الأولوية في الحصول على القرض الحسن كان يكون :

- ( أ ) بقدر الراتب كل عام ( سحب على المكشوف ) .
- ( ب ) بقدر شراء سيارة أو غير ذلك كل خمس سنوات، طبقًا لمستوى معيشة الأفراد في الدولة التي يتواجد فيها المصرف الإسلامي .

\* \*

## الدينار الإسلامى كعملة موحدة ••

### ••• نهاية لمشكلة التضخم

من أقوى عملات البنكنوت فى العالم المعاصر :

الدولار الأمريكى - الين اليابانى - الجنيه الأسترلينى - الفرنك الفرنسى - المارك الألمانى .

وحتى تحتفظ الدول الضعيفة- وأكثرها دول إسلامية- بقوة عملتها الشرائية فإنه يلزم ارتباط تلك العملات بإحدى عملات الدول الكبرى .

وهذا فى حد ذاته يعد نوعا من الاستعمار الاقتصادى له مخاطره العظمى فى ضياع المليارات من ثروات الشعوب الضعيفة مع تقلبات أسعار العملات فى البورصات العالمية التى تركز على عنصر المقامرة (1) .

وللتخلص من هذه السلبيات المدمرة فإنه يتحتم على الأقطار الإسلامية بأسرها إحياء الدينار الإسلامى كعملة عالمية متفق عليها ، وهذا الأمر لا يعد صعب المنال لكنه ميسر التطبيق مع حسن النوايا •• ويمكن أن تبدأ به بعض الدول كمرحلة إنتقالية . ولا ضير من الاسترشاد بالدول الأوربية وهى على وشك إصدار العملة الأوربية الجديدة الموحدة ( اليورو ) .

من خلال المرحلة الانتقالية لإصدار الدينار الإسلامى، أرى أن تبدأ المصارف الإسلامية جميعها عن طريق إتحاد البنوك الإسلامية أو بنك البنوك الإسلامى المقترح إنشاؤه بالتعامل بالدينار الإسلامى الحسابى، الذى تتحدد قيمته من سلة عملات الدول الكبرى كصمام أمان ضد تقلبات الأسعار، وكذلك عدم الخضوع لدولة بذاتها .

ومع نجاح هذ النظام - خاصة وأنه مطبق فى بنك التنمية الإسلامى بجدة فى المملكة العربية السعودية إلى حد ما • فإن ذلك سيكون مدعاة لأن تقبل الحكومات

(1) سميت هذه المقامرة بالمضاربة كعرف عالمى وهى تختلف اختلافا جذريا عن المضاربة

الإسلامية على إتخاذ الدينار الإسلامى - ذو الغطاء الذهبى - عملة موحدة كبديل للدولار الأمريكى . . . وخاصة فى المعاملات بين دولة وأخرى .

ولا شك أنه بإستخدام تلك العملة الموحدة فسوف يترتب على ذلك آثار إيجابية بعيدة المدى نذكر منها :

١ - القضاء على مشكلة التضخم السرطانية التى أصابت المجتمع المسلم بالفقر والحرمان، نتيجة انخفاض القوة الشرائية للعملاء الورقية .

٢ - معالجة مشكلة الديون طويلة الأجل . . . وذلك بربط قيمة الدين بالدينار الإسلامى .

٣ - تحرير العالم الإسلامى من الاستعمار الاقتصادى أو التبعية الاقتصادية للدول الكبرى، حيث أن أسعار السلع المستوردة فى ارتفاع مستمر، مما أثقل كاهل الناس فى مواجهة الحياة اليومية .

\* \* \*

## لا فرق بين مساهم ومودع استثماري ومضارب في المصرف الإسلامي

في أحد اللقاءات مع الحاج / سعيد احمد لوتاه رئيس مجلس إدارة بنك دبي الإسلامي ذكر بأنه لا فرق بين مساهم وصاحب ودیعة استثمارية . . فكلاهما ينطبق عليه مبدأ الغنم بالغرم . .

ومن ثم فمن باب أولى أن يكون لأصحاب الودائع الكلمة في اجتماعات الجمعية العمومية مثل المساهمين .

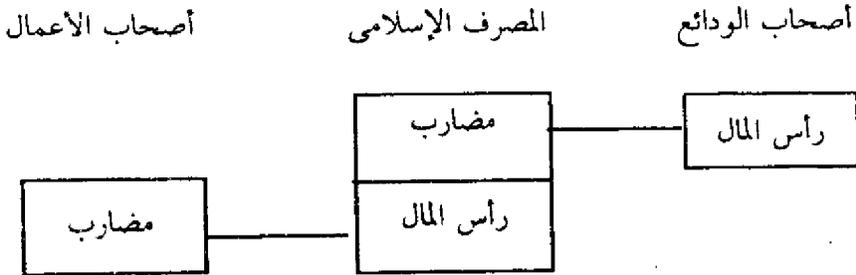
وهذا يسوقنا إلى عرض مشكلة يتحتم الاجتهاد فيها فقها وعمليا .

هذه المشكلة نعرضها في شكل سؤال . . ثم نجيب عليها قدر المستطاع .

من هو المضارب في المصرف الإسلامي ؟

يقوم المصرف الإسلامي بعمل مزدوج . . فالمصرف بالنسبة لأصحاب الودائع الاستثمارية يقوم بدور المضارب ، وأما بالنسبة لتوظيف أو استثمار هذه الأموال لدى الشركات وأصحاب الأعمال فهو يقوم بدور صاحب رأس المال .

يظهر ذلك في رسم توضيحي للعمل المزدوج في المصرف الإسلامي مقتبس من كتاب المصارف الإسلامية للدكتور / غريب الجمال كما يلي :-



والسؤال هنا ينحصر في الشق الأول فقط، وهو أن يكون المصرف مضاربا .

فمن هو المضارب في المصرف الإسلامي ؟

... هل هم المساهمون ؟

... هل هم العاملون ؟

... هل هي الإدارة العليا ذات الخبرات المتميزة ؟

بالنسبة للعاملين بما في ذلك الإدارة العليا، فهم يحصلون على رواتب شهرية ثابتة بحسب الدرجات الوظيفية، وليس لها ارتباط بمستوى النشاط ولا بمعدل الأرباح .  
معنى ذلك أن المساهمين وحدهم هم المضاربون . . وهذا ما سارت عليه المصارف الإسلامية منذ نشأتها .

ولكن السؤال ما زال قائما . . هل هم حقا مضاربون على وجه الحقيقة ؟  
الواقع يخالف ذلك تماما . . حيث إن المساهمين سواء كانوا مؤسسين أو مكتسبين أو مشترين للأسهم عن طريق البورصات، لم يبذلوا أى جهد على وجه الإطلاق وإنما هم مستثمرون لأموالهم .

في المصارف الربوية هناك فرق كبير بين المساهم الذى يحصل على ربح ،  
والمودع الذى يحصل على فائدة ثابتة . . ولا توجد عقود مضاربة حتى تقارن بين المساهم والمودع .

أما فى المصارف الإسلامية فإن الأمر يختلف تماما ، حيث إننا لا نجد فروقا جوهرية بين المساهم والمودع، فكلاهما يحصل على أرباح فى نهاية العام، ويتحملان معا أية خسائر أو أعباء بلا تفرقة بينهما .

ورغم ذلك يحصل المساهم على أرباح تفوق المودع بصفته مستثمرا لأمواله ومضاربا في نفس الوقت .

ومع المستقبل القريب بمشيئة الله حين يتاح للمصارف الإسلامية التطبيق الإسلامى الأمثل فى أعماله الداخلية ومعاملاته الخارجية . . فإننا نرى أن يكون أعضاء الجمعية العمومية لكل مصرف إسلامى ممثلين لكل من أصحاب الأموال والمضاربين .

### بالنسبة لأصحاب الأموال :

قلنا إنه لا فرق بين مساهم وصاحب ودیعة، كواقع أماننا فى المصرف الإسلامى .

ومن ثم ينبغى دراسة إعداد شهادات استثمارية إسلامية كصيغة موحدة تجمع بين شهادات الأسهم وشهادات الودائع الاستثمارية .

وأما بالنسبة للمضاربين ( داخل المصرف الإسلامى ) :

فهم العاملون فى المصرف الإسلامى ، أو الإدارة الاستثمارية التى تقوم بتوظيف تلك الأموال الطائلة فى المجالات الاستثمارية المختلفة .

ومن ثم ينبغى دراسة أوضاع هؤلاء العاملين . . هل ستكون دخولهم من نسبة المضاربة فى الأرباح نهاية العام ؟

وهل هؤلاء المضاربون هم جميع العاملين فى المصرف الإسلامى . . . من المدير العام والعضو المنتدب إلى الموظف الصغير ؟

أم هى مجموعة من الموظفين دون غيرهم ؟

إننى أعتبر هذا الموضوع أحد المشكلات المعاصرة للمصارف الإسلامية التى لم تناقش حتى الآن مثل مشكلة التضخم .

\* \* \*

## معايير الارتباط بين المصرف الإسلامى

وكل من : المصرف المركزى - اتحاد البنوك الإسلامية - بنك البنوك الإسلامى

المصارف الإسلامية لا تعمل وحدها فى هذا العالم، وإنما ترتبط أعمالها بجهات متعددة تتوافق أو تتصارع معها .

هذه المصارف - طوعاً أو كرهاً - هى جزء من كافة المصارف العالمية تخضع لرقابة حكومية مشددة ، والمصرف المركزى هو الذى يمثل الحكومة، وهو الجهة المهيمنة على كافة المصارف، وحتى يستطيع أى مصرف إسلامى الوقوف على قدميه يلزم أن يكون عضواً فى اتحاد البنوك الإسلامية للوقوف شامخاً أمام التيارات العاتية .

وحتى يمكن استثمار فائض السيولة لدى المصارف الإسلامية، يلزم أن يكون هناك ما يسمى ببنك البنوك الذى تساهم فيه كافة المصارف الإسلامية ، وتكون مهمته الأولى الدخول فى عمليات استثمارية ضخمة، فى كافة الأقطار الإسلامية .  
ولنجاح مسيرة المصارف الإسلامية، يلزم أن تكون هناك معايير محددة ومدروسة وملزمة .

فمثلاً بالنسبة لعلاقة المصرف الإسلامى بالمصرف المركزى، يلزم أن يكون أساس تلك العلاقة هو القانون الاتحادى رقم ٦ لعام ١٩٨٥ بدولة الإمارات العربية (١) والقوانين المنظمة لأعمال المصارف الإسلامية فى الدول الأخرى .

وبالنسبة لعلاقة المصرف الإسلامى باتحاد البنوك الإسلامية يلزم احترام ميثاق اتحاد البنوك الإسلامية وعقد الاجتماعات الدورية لتوحيد الأسس والمعايير والمفاهيم بين كافة المصارف الإسلامية ، وإحياء المعهد المصرفى فى قبرص، الذى يعد جامعة للاقتصاد الإسلامى العالمى .

---

(١) القانون الاتحادى رقم ٦ لعام ١٩٨٥ ضمن الملاحق فى نهاية البحث (ملحق رقم ٢) .

وبالنسبة لعلاقة المصرف الإسلامى، بينك البنوك الإسلامى يلزم أن يكون هناك نظام أساسى وهيكلى تنظيمى، ولوائح تنفيذية، بعد الحصول على رخصة تأسيس بنك البنوك بإحدى الدول الإسلامية، ويكون له فروع فى كل مصرف إسلامى، ويمكن إلحاق تبعية بنك البنوك الإسلامى لاتحاد البنوك الإسلامية .

وإذا ما تحولت جميع البنوك العاملة فى الأقطار الإسلامية إلى مصارف إسلامية بعد الحوار المقترح من فضيلة الدكتور / محمد سيد طنطاوى شيخ الأزهر .

فإن كل هذه المعايير المقترحة حالياً سوف تتغير تغيراً جذرياً، حيث من المحتمل أن تتألف أنشطة الجهات الثلاث ( المصرف المركزى - اتحاد البنوك الإسلامية - بنك البنوك الإسلامى ) دون شتات أو خلاف .

\* \* \*

## حتمية الفصل بين الإدارة المصرفية وبيت الخبرة وأصحاب المال

المقصود بالإدارة المصرفية هنا، هم القيادات المسئولة عن كافة الأعمال المصرفية

في أى مصرف إسلامي، إبتداء من رئيس قسم صعوداً إلى المدير العام والعضو المنتدب .  
وأما عن بيت الخبرة فهو الرأس المفكر لتوظيف الأموال الطائلة في كافة  
الأنشطة الاستثمارية، أو بمعنى آخر هو همزة الوصل بين الإدارة المصرفية وشركات  
توظيف الأموال المملوكة للمصرف الإسلامي أو التي يشارك فيها .

ورغم الأهمية القصوى لبيت الخبرة والإجماع على حتمية وجوده فلا وجود له  
في كافة المصارف الإسلامية حتى الآن .

وأصحاب المال كما ذكرنا هم المساهمون وأصحاب الودائع الاستثمارية حيث لا  
فرق بينهما في دنيا الواقع .

إن ما يحدث اليوم في المصارف الإسلامية هو خلط بين الإدارة المصرفية  
وأصحاب المال بلا ضوابط ولا معايير مع غياب بيت الخبرة .

والواجب يحتم في ظل أحدث الأساليب العلمية أن تأخذ كل جهة إختصاص  
مسارها الصحيح في كل مصرف إسلامي .

فإذا كانت الدولة الحديثة يحكمها مثلث: الجهاز التنفيذي، والجهاز التشريعي  
والجهاز القضائي .

فإن المصرف الإسلامي يحكمه مثلث: الإدارة المصرفية ، والقطاع الاستثماري  
( بيت الخبرة ) ، وأصحاب المال ( عن طريق الأجهزة الرقابية والجمعية العمومية  
وإجتماعات مجلس الإدارة ) .

\* \* \*

## التطبيق الأمثل لنظام الإجارة فى الإسلام

المصارف الإسلامية هى مستودع كافة الأنشطة المالية الإسلامية فى العصر الحديث، وهذا هو سر عظمة الإسلام فى كل عصر ومصر .

ومن بين تلك الأنشطة : نظام الإجارة فى الإسلام، وهو على نوعين :

النوع الأول :

إجارة الأعيان :

تحدث العلماء كثيراً فى هذا الموضوع ، و خلاصة ما قالوه أن الهدف من إجارة الأعيان هو تحقق المنفعة لكلا الطرفين : المؤجر والمستأجر .  
وهذا ما يتوافر بالنسبة للسكن ( بيت - فيلا - شقة ) .

فالمؤجر تحققت له المنفعة بالقيمة الإيجارية المحددة فى العقد، والمستأجر تحققت له المنفعة بالسكن مع زوجته وأولاده لفترة زمنية محددة فى عقد الإيجار .  
وكذلك الأمر بالنسبة لوسيلة النقل أو آلة الرى مثلا .

وعلى ضوء ذلك لا يجوز تأجير الأرض الزراعية، لأن المنفعة لم تتحقق بعد والبديل الشرعى هو المزارعة .

كما لا يجوز تأجير المحلات لغرض تجارى أو صناعى . . الخ والبديل الشرعى هو المشاركة .

وقد ذكر الدكتور / يوسف القرضاوى فى هذا الموضوع ما يلى :

على أن مسألة إجارة الأرض بالنقود ، ليست من المسائل المجمع عليها فقهيًا فهناك من فقهاء السلف من منع كراء الأرض بالذهب والفضة ، وهو المذهب الذى تبناه وأيده أبو محمد ابن حزم فى ( المحلى ) فرأى تحريم المؤاجرة ، وإجارة المزارعة ، وهو الذى أرجحه شخصيًا .

وهناك من أجاز المؤاجرة بالنقود ، ولكن رأى وجوب وضع الجوائح عن المستأجر، يعنى التنازل عن الأجرة بمقدار ما يصيب الزرع من الآفات ، وهو ما رجحه شيخ الإسلام ابن تيمية فى ( فتاواه ) (١) .

\* \*

### مسألة مكملة :

سئل أحد العلماء عن استئجار العقار بهدف التأجير بسعر أعلى، وهذا أمر شائع فى بعض الدول العربية وفى بعض المصارف الإسلامية فقال: إن ذلك عقد باطل لأن الهدف من وراء ذلك هو المغالاة على المستأجرين من قبل الوسيط، وكذلك بالنسبة للمالك فهو يحصل على قيمة إيجارية ثابتة سواء أجرت الأعيان أم لم تؤجر - والبديل هو توكيل مؤسسات الخدمات العقارية بالتأخير مقابل أجر أو نسبة من الأيجارات المحصلة .

وموضوع آخر وهو هدم بناية ذات صلاحية جيدة، وإعادة بنائها بهدف الكسب الفاحش . . وهذا فى حد ذاته يعد تحطيما للثروات، وكان الأجدى بناء أرض خلاء أو هدم بناية آيلة للسقوط وإعادة بنائها .

### النوع الثانى :

إجارة الأشخاص : وهذا يتطلب :

تطوير لائحة العاملين فى المصارف الإسلامية من خلال الأخذ بأحدث الأساليب المعمول بها فى العالم، وفى إطار نظام الإجارة فى الإسلام، ويكون من بين بنود تلك التحسينات :

١ - تحديد المرتبات بما يتفق مع الخبرات العملية والكفاءات العلمية والحالات الاجتماعية .

٢ - منح علاوات سنوية لجميع العاملين بحسب الدرجة وغلاء المعيشة .

---

(١) مجلة الاقتصاد الإسلامى عدد ١٢٥ ربيع الثانى سنة ١٤١٢ هـ تحت عنوان : فوائد

البنوك هو الربا المحرم .

٣ - مراعاة الأقدمية الوظيفية بالنسبة للترقيات وفترة الإجازات .

هذا فيما يتعلق بحقوق العاملين .

أما بالنسبة لما يتعلق بشروط الاختيار، وهذا من اختصاص لجنة شئون العاملين، فإن موظف المصرف الإسلامي يلزم أن يتمتع بثالث : الاخلاص ، والفقه والخبرة في مجال إختصاصه، وهذا ما ستناوله تفصيلا في البحث التالي .

وبالنسبة للوضع القائم فإنه لا ينبغي فصل كل من لا يتمتع بشرطى الفقه والخبرة حيث يمكن علاج ذلك عن طريق مركز التدريب والتطوير التابع للمصرف الإسلامي .

وأما عن الإخلاص فهذا أمر يتعلق بذات الموظف، فإن كان صالحا فالحمد لله على ذلك ، وإن كان طالحا فلا مكان له في المصرف الإسلامي مهما كانت إعتبرات الواسطة أو القرابة .

وقد سبق أن أشرنا بأن العاملين في المصرف الإسلامي هم المضاربون (جميعهم أو بعضهم) .

فإن كانوا مضاربين فإن شروط الإختيار ستكون هي نفس شروط إختيار العاملين .

صور من العقود الشرعية الحاكمة للمعاملات الإسلامية (١) .

من أمثلة تلك العقود التي يمكن الأخذ بها في المصارف الإسلامية :

١ - عقد مرابحة

٢ - عقد وعد بالشراء .

٣ - عقد استصناع

٤ - عقد السلم .

٥ - عقد مشاركة : وهي على نوعين : مستمرة ومتناقصة .

٦ - عقد بيع حصة شائعة في عقار أو عقد بيع .

---

(١) المرجع : كتاب (العقود الشرعية الحاكمة للمعاملات الإسلامية) للدكتور/ عيسى عبده .

- ٧ - عقد ودیعة .
- ٨ - عقد مضاربة .
- ٩ - عقد إجارة ( أعیان - أشخاص ) .
- ١٠ - عقد تأجیر منتهی بالتملیک .
- ١١ - عقد تمويل مع المشاركة فی الأرباح والخسائر .
- ١٢ - عقد وكالة . . . . . الخ

وهذه العقود تختلف عن النماذج التي يعدها المصرف الإسلامي لاستيفائها من

قبل عملائه مثل :

- طلب فتح اعتماد - طلب إصدار خطاب ضمان - طلب تسهيلات - طلب شراء عقار - طلب استصناع - طلب شراء بضاعة - طلب شراء سيارة - طلب فتح حساب / جاری أو استثماری - طلب خصم أو تحويل ( مؤقت / مستديم ) . . الخ .

هذه العقود والطلبات ليست محل خلاف فقد حسمت وأصبحت محل قبول من

الجميع .

لكن المشكلة فی التطبيق الذي إنحدر ببعض المصارف الإسلامية إلى الشبهات

أو الحرام .

\* \* \*

## لماذا تتقارب أرباح المصارف الإسلامية مع أسعار الفائدة ؟

هذا سؤال هام . . وسيظل قائما إلى أن نجد التبرير الشرعى لتجمد أرباح المصارف الإسلامية عند حد معين لا تتعداه .

كما نجد أن أرباح الودائع الاستثمارية بالجنه المصرى فى بنك فيصل الإسلامى تكاد تصل إلى ضعف أرباح الودائع الاستثمارية بالدولار الأمريكى . . رغم أن معدل الأرباح فى نهاية العام لا يمكن أن يتغير بتغير العملات . . وهذا أمر معلوم بالضرورة فى النظم المحاسبية .

كانت شركات توظيف الأموال وهى فى قمة ازدهارها تحقق أرباحا يصل متوسطها إلى ٣٠٪ . . هذه الأرباح المرتفعة كانت سبباً فى إنكماش أنشطة البنوك الربوية .

وكانت أرباح المصارف الإسلامية فى بداية عهدنا تصل فى متوسطها إلى ١٥٪ . . لكنها تقلصت كثيرا بعد ذلك إلى أن صارت صفرًا بالنسبة للأسهم فى بنك فيصل الإسلامى المصرى، والمصرف الإسلامى الدولى .

سألنى أحد المتعاملين مع المصرف الإسلامى : هل يمكن للمصارف الإسلامية أن تحقق أرباحا تصل إلى ٣٠٪ كما كان يحدث فى شركات توظيف الأموال قبل الإنكساسة الكبرى ؟

قلت له : هذا مؤكد حدوثه إذا ما تم ترتيب الأوضاع فى المصارف الإسلامية بإلمام فقهى أعمق مع التطبيق الصحيح بأحدث الأساليب العلمية، وقد تصل الأرباح إلى نسبة ٥٠٪ مع سرعة دوران رأس المال المستثمر (١) .

---

(١) من واقع الحساب الختامى للبنك البريطانى للشرق الأوسط ( دى ) عام ١٩٩٥ تبين أن الأرباح القابلة للتوزيع بلغت نسبتها ٦٠٪ .

وللأسف فإن ما نراه اليوم أن صاحب الأسهم أو الوديعة الاستثمارية التي تبلغ قيمتها حوالي عشرة آلاف جنيه، يحصل في نهاية العام على عائد سنوي لا يكفي للإنفاق على أحد أبنائه الصغار، فما بالك بأسرة مكونة من رب بيت مع زوجته وأولاده ولا تملك سوى هذا المال المستثمر .

لا شك أن هذه مأساة لا بد من إيجاد حل جذري لها، ورد السائل : جوابك هذا يا أخى يكاد أن يكون نوعا من الأمانى .

فقلت له :

أذكر لك مثلا من الواقع وليس من نسج الخيال :

من أهم أهداف المصرف الإسلامى توظيف جزء من المال المستثمر مع أصحاب الحرف الصغيرة والمهن الحرة .

فإذا افترضنا أن المصرف الإسلامى قد هيا محلا لبيع الدواجن لأرملة عندها أيتام وأعطاهما مبلغ عشرة آلاف جنيه لشراء دواجن مذبوحة أو غير مذبوحة .

وكان من شروط العقد بين المصرف الإسلامى ( صاحب رأس المال ) والأرملة ( مضارب ) أن يتم البيع بنسبة ربح ١٠٪ من تكلفة الشراء، وأن يكون توزيع صافى الربح مناصفة بين الطرفين .

كيف يمكن إحتساب صافى الربح مع إفتراض أن الدواجن المشتراة بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه ستباع جميعها أسبوعيا ؟

الجواب :

الربح الأسبوعى : ١٠٠٠٠ جنيه مصرى  $\times 10\% = 1000$  جنيه  
الربح السنوى = ١٠٠٠ جنيه مصرى  $\times 50$  أسبوع = ٥٠٠٠٠ جنيه  
يخصم :

كافة المصروفات أثناء العام بنسبة ٤٠٪ قرضا (-) ٢٠٠٠٠ جنيه  
صافى الربح = ٣٠٠٠٠ جنيه

نصيب المصرف الإسلامى ٣٠٠٠٠ جنيه  $\times 50\% = 15000$  جنيه  
الأرملة ٣٠٠٠٠ جنيه  $\times 50\% = 15000$  جنيه

أى أن المصرف الإسلامى حقق ربحا صافيا بنسبة ١٥٠٪



وترتب على ذلك أثر سيء لدى أصحاب الأسهم حيث لا عائد يصل إليهم رغم تحقق الأرباح سنوياً، وأصبحت القيمة السوقية لأسهمهم أقل بكثير من القيمة الإسمية .

ويرجع ذلك لتعليمات البنك المركزي الذي يتعامل مع المصارف الإسلامية بنفس أسلوب تعامله مع البنوك الربوية حيث يتحمل المساهمون وحدهم أى خسائر فعلية أو متوقعة .

وهذا خطأ فادح من الناحية الشرعية، حيث إن المساهمين وأصحاب الودائع الاستثمارية يتحملون أى خسائر تحدث تحت مبدأ الغنم بالغرم .

\* \*

## حوار مع صديقي المؤمن الحائر

بين وقت وآخر يحدثني الصديق عن مشروعات يريد البدء فيها في مصر . .  
خاصة وأنه على وشك العودة إلى أرض مصر الحبيبة، بعد أن قضى زمنا في إحدى  
دول الخليج .

وإنى أحسبه مؤمنا حيث إنه دائما ما يبحث عن الحلال ليعمل به، كما يبحث  
عن الحرام ليتجنبه، في زمن استشرى فيه الفساد واختلط فيه الحابل بالنابل حيث  
ابتليت غالبية الأمة الاسلامية بين دائرتي الحرام والشبهات، ولم يبق للحلال إلا خيط  
رفيع .

قال بأنه شرع في استثمار أمواله المدخرة في بيع المرابحة مثل ما يعمل أى  
مصرف إسلامي .

قلت له : كيف تبدأ ؟

قال : هناك حالات عقد قران لبعض الشباب والشابات يتم بين وقت وآخر ،  
لكن المشكلة الرئيسية فى إتمام الزواج تنحصر فى عدم القدرة على دفع قيمة أثاث  
العروسين وبعض الأجهزة المنزلية .

فى هذه الحالة أشتري كل ما يطلبون من مفروشات وأجهزة نقدا بموجب فواتير  
ثم أبيع لهم ما تم شراؤه بالتقسيط المريح بعد أن يقول صاحب الشأن ( العريس مثلا )  
اشتري لى هذه البضاعة على أن أربحك مبلغ كذا أو كذا % .

وكان ردى عليه بكل صراحة، هو عدم الارتياح لمثل ذلك، حيث يحمل فى  
طياته شبهة الربا إن لم يكن هو الربا بعينه .  
وذلك لأسباب أذكر منها :

١ - أن الأصل فى بيع المرابحة أن يكون نقداً . . لكن الأصل فى هذه العملية  
هو البيع بالتقسيط مع الزيادة فى الثمن .

٢ - أن الأصل في عقود المراهبة أن يكون البائع تاجرًا ومتخصصًا في أنواع محددة من البضائع، ولديه الرخصة التجارية الدالة على ذلك .

٣ - أن من يقوم بهذه التجارة يشتري بسعر الجملة ويبيع بسعر التجزئة، وهامش الربح هو الفرق بين السعرين بعد خصم المصروفات، وإن باع بالأجل فإن هامش الربح تزداد نسبه بحسب حالة السوق والعرف السائد .

لكن الملاحظ هنا، أن الأخ المؤمن سيشتري بسعر التجزئة ويبيع بسعر التجزئة أيضا وإضافة ربح الأجل مع عدم معرفته بطبيعة السلعة وسعرها . . . . هنا نعلم أن الأخ الفاضل ليس بجالب للبضاعة وإنما هو مجرد محمول حيث يبيع ما ليس عنده . ويبدو لي أن الصديق قد أفلح عند هذه الفكرة وجاءني بعد فترة قائلا: أنه قد اتفق مع بعض زملائه في إنشاء شركة لشراء وبيع العقارات من منطلق إسلامي ، واطلعتني على عقد الشركة. المصاغ عن طريق محامي وموقع من عشرة أعضاء نصيب كل عضو ٥٠٠٠٠ جنية مدفوعة بالكامل، من بينهم عضوان يقومان بإدارة الشركة والتوقيع على الشيكات معا .

والحقيقة أنني لم أشعر بالارتياح أيضا، حيث لاحظت أن النشاط ينحصر في شراء أرض بناء مازالت خلاء في بعض تقسيمات كردون المدينة والمدن الجديدة ، ثم يتركها إلى حين ارتفاع ثمنها لبيعها بسعر أعلى وليس بنية تعمیرها . والربح بهذه الصورة لا يعد حلالا لأسباب أذكر منها :

١ - أن الشيخ / محمد أبو زهرة ذكر في كتابه المجتمع الاسلامي، أربعة أنواع

من الكسب الحرام منها : الكسب بالانتظار .

وهذا النوع من النشاط لا يخرج عن ذلك .

٢ - في حديث للرسول ﷺ :

« ليس لمحتجر ( أو محتجز ) حق بعد ثلاث سنين » .

والواضح من هذا الحديث أن من يمتلك أرضا يلزمه تعمیرها في خلال ثلاث

سنوات بالزراعة أو البناء أو ما شابه ذلك وإلا انتزعت منه .

وفي حديث آخر :

« من كانت عنده أرض فليزرعها أو ليمنحها أخاه » .

هذا علما بأنه توجد في مصر حاليا شركات قطاع عام وقطاع خاص تقوم بتقسيم أراضي المدن الجديدة إلى قطع للبناء بعد إنشاء المرافق، وتشرط على المشترين البناء خلال خمس سنوات وفق نماذج جاهزة .

بعد ذلك وجدت صديقي المؤمن ( مهندس مبانى ) فى حيرة من أمره وقال :  
ما الحل إذن ؟

قلت له :

هناك أبواب للحلال لا حصر لها، منها على سبيل المثال :

١ - إنشاء شركة مقاولات للبناء والصيانة العمرة ( تنكيس ) خاصة وأنتك مهندس مبانى ولك فى ذلك خبرة لا يستهان بها .

٢ - إنشاء شركة تضامنية لإنشاء بنايات سكنية استثمارية وبيع وحدات سكنية منها أو تأجيرها .

كما يمكن الاتفاق مع مجموعة من العاملين فى الخارج الراغبين فى تملك شقق بشراء قطعة أرض وبنائها، وتكوين ما يسمى بإتحاد الملاك حيث يحصل كل عضو على شقته بسعر التكلفة طبقاً للمخططات التى يعدها المهندس الاستشارى، والبرنامج الزمنى للتنفيذ الذى تقوم به كمقاول مضافا إلى ذلك أرباح التشغيل .

٣ - إنشاء شركة لشراء أرض خلاء غير معمورة بتصريح من الجهات المسئولة وبعد إصلاحها وإدخال المرافق فيها وتقسيمها، تباع بالتر للبناء خلال فترة زمنية يمكن تحديدها بالمقد .

٤ - شراء أرض استصلاح زراعى وتوزيعها على الشركاء وغير الشركاء، بعد تهيئتها للزراعة . ثم الدخول فى عقود مزارعة مع أصحاب هذه الأراضى غير القادرين على التواجد فيها .

٥ - إنشاء شركة لشراء المبانى الأيلة للسقوط وسط المدن لهدمها وإعادة بنائها أو إجراء الصيانة العمرة لها بعد الحصول على الترخيص من الجهات المختصة .

وقد فهمت من صديقى المؤمن أن الحيرة مازالت تدور من داخله لأنه لم يجد الأمناء والاكفاء الذين يمكن التعاون معهم للقيام بأحد هذه الأعمال .

والمشكلة ليست معه وحده ولكنها مشكلة كل من يتوافر معه المال لكنه لم يجد الأمان أو المضاربين الكفاء بسبب عدم التطبيق الإسلامى، مما جعلنا جميعاً نحاول الابتعاد عن الحلال الذى يحتاج إلى جهد، ونقترب بحسن نية نحو الحرام أو الشبهات للحصول على فائدة مضمونة ونحن كسالى .

إن أبواب الحلال التى لا حصر لها ليست مقصورة فقط على الاستثمارات العقارية وإنما تمتد إلى كافة المجالات الصناعية والتجارية والخدمية وغير ذلك .  
ولذلك كان لزاماً على المصارف الإسلامية أن تأخذ بيد الحيارى الذين لا يستطيعون ضرباً فى الأرض فى تنمية ثرواتهم بما يكفل لهم رغد الحياة الكريمة .  
ونختتم هذا البحث بما ذكره السيد / خورشيد أحمد وزير الاقتصاد الباكستانى  
الأسبق : -

● « البنوك الحديثة أساس تعاملها الربا، لذلك كانت البنوك التى لا تتعامل بالربا هى مطلب المجتمع الإسلامى، وما بذل من مجهودات خلال العشرين عاماً المنصرمة يجب تشجيعها والترحيب بها .

ومع ذلك فإنه من الأهمية بمكان أن تعمل البنوك الإسلامية فى إطار الشريعة ولا تقع فريسة للحيل القانونية، وتؤكد على الروح الحقيقية للاقتصاد الإسلامى ، على سبيل المثال التحول من نظام الاقتصاد المبنى على الاقتراض إلى نظام المشاركة .  
وهذا التحول لم يكتمل بعد لكون البنوك الإسلامية فى طور البداية وأمامها طريق طويل للانطلاق .

والتنمية المبنية على الاقتراض ثبت أنها تمثل تهديداً للبشرية، ومن ثم فإن هذا النظام يتلاشى .

وهذه فترة تاريخية حاسمة، وإذا أدت البنوك الإسلامية دورها بدقة وشجاعة ستمهد الطريق لعصر اقتصادى جديد (1) .

\* \* \*

(1) مجلة الاقتصاد الإسلامى ( العدد ١٩٣ ص ٧٢ ذو الحجة سنة ١٤١٧ هـ ) .